قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552

دور التمويل بالغ الصغر في تمويل التنمية المستدامة
- تمويل المؤسسات المصغرة في ولاية المسيلة -

The role of microfinance in financing sustainable development -Financing small enterprises in the state of M'SILA-

د. يونس قرواط [1، *]، د. علي طهراوي دومة [2]، أ. حنان زلاقي [3]
[1] جامعة محمد بوضياف، المسيلة – الجزائر
[2] المركز الجامعي غليزان، غليزان – الجزائر
[3] جامعة محمد بوضياف، المسيلة – الجزائر

معلومات المقال
تاريخ المقال:
الإرسال: 2019/08/28
المراجعة: --
القبول: 2019/11/29

الكلمات المفتاحية:
التمويل،
التمويل الأصغر،
المؤسسة المصغرة،
التنمية المستدامة.

ملخص

يعد التمويل أهم النشاطات تي تقوم بها المؤسسات المالية المتخصصة وغيرها وقد ارتبط ذلك بالنشاطات الاقتصادية الكبيرة مثل المشاريع التنموية الكبيرة، إلا أن هناك إغفال عن المشروعات المصغرة والتي في العادة تكون ذات أثر كبير على مجريات النشاط الاقتصادي لارتباطها بالأفراد مباشرة، فالمؤسسات المصغرة من بين هذه المشاريع التي تحتاج إلى تمويل على حسب حجمها، وتعد ولاية المسيلة من ولايات الهضاب والتي هي الأخرى استفادة من مشاريع تنموية ومشاريع خاصة بولايات الهضاب والتي كان لها أثرها على حركة التنمية المستدامة بالولاية، من خلال هذه الورقة البحثية سوف نحاول اسقاط واقع التمويل البالغ الصغر على المؤسسات المصغرة في ولاية المسيلة من الناحية التمويلية.

Key words:

Finance , Microfinance, Microenterprise, Sustainable development.

Abstract

Financing is the most important activity carried out by specialized financial institutions and others. This has been linked to large economic activities such as large development projects, but there is a neglect of micro projects which usually have a great impact on economic activity because they are directly related to individuals. Which need to be financed according to their size. The state of M'SILA is one of the states of the highlands, which also benefit from development projects and projects in the highlands that have had an impact on the sustainable development movement in the state. Through this paper we will draw dropping the reality of microfinance institutions in the mini-state of gas from the financial point of view.

* Corresponding author at: University Mohamed BOUDIAF of M'sila , ALGERIA
Email : younes.guerrouat@univ-msila.dz

1.مقدمة

نظرا لأهمية قطاع المؤسسات المصغرة ودوره في تنمية اقتصاديات الدول، قامت الجزائر بدعم وتطوير هذا القطاع لبناء نهج اقتصادي متكامل لما تعاني منه من اختلالات كبيرة في اقتصادياتها وحاجاتها المتزايدة إلى إيجاد فرص عمل للتقليل من حجم البطالة.

إن مشكلة التمويل الأصغر تعتبر من أهم وأبرز المشاكل التي تواجه المؤسسات المصغرة لأنها تفتقر إلى المهارات الأساسية، على إدارة الأمور المالية أو لنقص التمويل، ولكن نظرا للدور الفعال للمؤسسات المصغرة في دفع عجلة التنمية، قامت الحكومة الجزائرية بإعطائها أهمية خاصة من خلال انتهاجها لمجموعة من السياسات التي ساهمت في توسيع مجالات نشاطها لتشمل قطاعات: الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات... إلخ.

وأمام توسع حجم المؤسسات المصغرة بالاقتصاد الجزائري، كان على الحكومة الجزائرية العمل على توفير مصادر التمويل لهذه، من خلال برامج تشغيل الشباب.فأنشأت العديد من الهيئات لتنفيذ تلك البرامج التي تهدف إلى تمويل المشاريع المصغرة بالاشتراك مع البنوك، أو بتمويلها دون الاشتراك مع البنوك وبقروض دون فوائد، هذه الأخيرة يمكن اعتبارها قروض حسنة، أما الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التابعة لوزارة العمل والتشغيل (ANSEJ)، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التابعة لوزارة التضامن الوطني والأسرة لا يدرجوه ضمن القرض الحسن .

إشكالية الدراسة

بناءً على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: "**ماهي آليات التمويل الأصغر المعتمدة من قبل الحكومة الجزائرية في إنشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر عامة وبولاية المسيلة خاصة؟**".

يندرج تحت السؤال الرئيسي للبحث الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هو واقع المؤسسات المصغرة في الجزائر عامة وبولاية المسيلة خاصة؟
- ما هي أهم آليات التمويل الأصغر في الجزائر؟
- ما هي أهم المشاكل التي تواجه هيئات التمويل الأصغر في الجزائر عامة خاصة بولاية المسيلة؟

فرضيات البحث

بغية الإجابة على السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية للبحث تم صياغة الفرضيات التالية:

- تساهم المؤسسات المصغرة في حل العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الجزائر؛
- تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) من أهم الهيئات التي تعتمد آليات التمويل الأصغر بالجزائر؛
- تعتبر مسألة تسديد القروض الممنوحة من قبل المستفيدين منها أحد أكثر المشاكل التي تواجه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)؛

ولمعالجة الموضوع المدروس فقد تم تقسيم البحث الى الجوانب التالية:

- مفاهيم عامة حول المؤسسات المصغرة والتمويل المصغر.
- واقع التمويل الأصغر في الجزائر.
- هيئات الدعم للاستثمار والمؤسسات المصغرة في الجزائر – ولاية المسيلة-.

2. مفاهيم عامة حول المؤسسات المصغرة والتمويل المصغر

تعتبر المؤسسة المصغرة أداة فعالة في النهوض بالنشاط الاقتصادي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، لذلك تعددت واختلفت الدراسات التي اهتمت بها من حيث المفهوم وكذلك المعايير المنبثة لتعريفها.

2. 1. مفهوم المؤسسة المصغرة

من الصعب إيجاد تعريف واحد وشامل كل منهما، وذلك بسبب الاختلاف في المفهوم من دولة لأخرى ومن نظام لآخر.

1.1.2. **تعريف المؤسسة المصغرة**: كون عملية وضع تعريف محدد وموحد للمؤسسات المصغرة، وكذا إبراز الحدود الفاصلة بينها وبين غيرها من المؤسسات سواء كانت صغيرة أو متوسطة أو كبيرة عملية صعبة جدا، ذلك أن كلمات مصغرة أو صغيرة أو متوسطة أو كبيرة هي كلمات لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى [1]

فيما يلي عرض لمفهوم المؤسسة المصغرة لمجموعة من الدول:

الجدول 1: تعاريف المؤسسة المصغرة لمجموعة من الدول

البلد	نوع المؤسسة	عدد العمال	رأس المال	مجموع الأصول
البنك الدولي	مصغرة	10	100.000 دولار	100.000
الاتحاد الأوروبي	مصغرة	09	أقل من أو يساوي 2 مليون أورو	أقل من أو يساوي 2 مليون أورو
اليابان	مصغرة	01-09	50 مليون ين	50 مليون ين
السعودية	مصغرة	01-10	لا يتجاوز مليون ر	
مصر	مصغرة	أقل من 10	1500 جنيه	أقل 50.000 ج

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المراجع التالية

-الطيب داودي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، 2011م، ص ص62-63.

-منصور بن اعمارة، المؤسسات المصغرة ودور البنوك في تمويلها، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات

الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، ماي 2003م، ص ص 07-08.

يتضح من الجدول أعلاه:

-هناك صعوبة في تحديد تعريف دقيق وموحد للمؤسسات المصغرة يختلف من بلد لآخر.

-كل الدول السابقة تشترك في معيار عدد العمال، وتختلف في رأس المال ومجموعة الأصول نظرا للتطور الاقتصادي؛

-تباين المعايير المتبعة في تصنيف المؤسسات المصغرة من بلد إلى آخر حسب توجهاته الاقتصادية.

أما في الجزائر فقد تم تعريف المؤسسات المصغرة بموجب القانون التوجيهي رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017م، لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي حمل جميع الأطر التنظيمية والقانونية التي تنظم هذه المؤسسات، حيث جاء في المادة 10 الإطار القانوني لتعريفها على أنها: "مؤسسة تشغل ما بين عامل واحد إلى 09 عمال، وتحقق أعمال أقل من 40 مليون دج، أو لا يتجاوز حصيلتها السنوية 20 ملايين دج".

2.1.2. مزايا المؤسسات المصغرة: يمكن إبرازها فيما يلي: [17]

- المرونة في الإدارة؛

- المعرفة الدقيقة بالعملاء والأسواق؛

- العلاقة القوية مع المجتمع المحلي؛

- الخدمة الشخصية للعملاء؛

- الاعتماد على المدخل الشخصي في التعامل مع العاملين؛

- التقيد المحدود بالقوانين الحكومية.

3.1.2. **أهداف سياسة دعم وإنشاء المؤسسات المصغرة**: تسعى المؤسسات المصغرة إلى تحقيق الأهداف التالية: [14]

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل؛

- استحداث فرص عمل جديدة سواء بصورة مباشرة، بالنسبة لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين؛

- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها؛

- تهدف أن تكون حلقة في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها؛

- تمكين فئات عديدة من المجتمع التي تمتلك الأفكار الاستثمارية الجديدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.

4.1.2. **أهمية المؤسسات المصغرة**: إن عملية الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات تحقق أهدافا ذات طابع اقتصادي واجتماعي تتجلى مظاهرها وأهميتها فيما يلي: [7]

- الحد من البطالة وتوفير مناصب العمل؛

- التجديد في الخدمات والمنتوجات المقدمة؛

- استغلال الثروات المحلية؛

- القضاء على الاحتكار وتحقيق التوازن الجهوي؛

- انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوبة وصغر القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها؛

- نقص حجم القوة العاملة اللازمة وتحقيق روح الفريق وتقليل التكاليف نسبيا؛

- بساطة التكنولوجيا المستعملة وسهولة العمل فيها؛

5.1.2. **دوافع إنشاء المؤسسات المصغرة**: تتعدد الدوافع المحفزة للاهتمام بالمؤسسات المصغرة هذه الدوافع تنبع من أدوارها في العديد من المجالات نذكر منها: [20]

- الأزمة الاقتصادية والتي دفعت إلى انهيار الأوضاع المالية خصوصا مع منتصف الثمانينات في معظم البلدان النامية ومنها الجزائر، مما أدى إلى ضعف القدرات الاستثمارية.

- ظهور إستراتيجيات جديدة من قبل المؤسسات الكبرى التي تعاني من ارتفاع تكلفة الإنتاج الداخلي.

- التحولات الاقتصادية العالمية وما صاحبها من تطبيق لبرامج التعديل الهيكلي في عدد من الاقتصاديات طرح حتمية تنمية وتطوير المؤسسات المصغرة لمعالجة مظاهر التخلي عن بعض الأنشطة وامتصاص المسرحين من عملهم.

- الاهتمام المتزايد الذي توليه المؤسسات المالية والنقدية الدولية بخلق أدوار جديدة كالتمويل الجزئي والقرض المصغر لاستحداث هذه المؤسسات المصغرة كآليات للتخفيف من عبء الفقر والبطالة.

2. 2. **مفهوم التمويل الأصغر**

تعتبر برامج التمويل الأصغر من الأدوات الأكثر فعالية في معالجة ظاهرة الفقر والبطالة إذ تعمل هذه البرامج على تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية.

1.2.2. **التطور التاريخي للتمويل الأصغر**: مرت مسيرة التمويل الأصغر العالمية عبر الزمن بمراحل متباينة يمكن وصف أهم

48

ملامحها من خلال الجدول التالي:

جدول 2: مراحل تطور التمويل الأصغر

المرحلة	أهم الملامح والسمات
المرحلة الأولى: قبل 1950م	-الاعتماد كليا على القطاع غير الرسمي في توفير التمويل الأصغر. -قيام التجار والمربون بالدور الأساسي في توفير التمويل الأصغر، مع قيام جمعيات الادخار ومؤسسات المجتمع المحلي بدور أقل مثل: إنشاء أول مؤسسة مالية تقدم خدمات للتمويل الأصغر عن طريق مؤسسة Raiffeisen friedrich wilhelm في ألمانيا، هدفها تقديم خدمات الادخار للطبقة الفقيرة إلا أنه لم يعرف الانتشار والنجاح.
المرحلة الثانية: 1950 إلى 1970م	-الاعتماد بدرجة كبيرة على برامج الائتمان التي يدعمها المانحون. -قيام البنوك الزراعية بالدور الأساسي في توفير التمويل الأصغر مع قيام الجمعيات التعاونية بدور أقل مثل: طرح فكرة تجريبية عن تطبيق التمويل الأصغر في بنك بنغلادش وبنك سول.
المرحلة الثالثة: 1970 إلى 1995م	-التحول إلى برامج التمويل الأصغر المبني على الأسس التجارية. -قيام وتطبيق تجارب مصرفية ناجحة في التمويل الأصغر في مختلف قارات العالم مثل: بنك غرامين، بنك راكيات، بنك سول مع قيام مؤسسات مصرفية والمنظمات التطوعية بدور أقل. -قيام البنوك التجارية بالدور الأساسي في توفير التمويل الأصغر مثل: تأسيس المجموعة الاستشارية.
المرحلة الرابعة: 1995 إلى 1997م	-التوسع في التمويل الأصغر المبني على الأسس التجارية. -قيام البنوك التجارية بالدور الأساسي في توفير التمويل الأصغر مثل: تأسيس المجموعة الاستشارية.
المرحلة الخامسة: 1997 إلى2005م	-اندفاع التمويل الأصغر إلى وضع لوائح تنظيمية. -إنشاء مؤسسات تتعامل في القروض فقط قمة التمويل الأصغر بواشنطن مثل: إطلاق عقد التسعينات الميلادية بأنه عقد التمويل الأصغر بالولايات المتحدة الأمريكية.
المرحلة السادسة: ما بعد 2005م	-تقديم خدمات مالية في إطار بناء أنظمة مالية مفتوحة للجميع. -توفير فرص العمل ورفع مستوى المعيشة. -الاعتماد على برامج التمويل الأصغر المنفذة من قبل الجهات المؤسساتية المختلفة مثل: إعلان هيئة الأمم المتحدة سنة 2005م السنة الدولية للتمويل الأصغر.

المصدر: ضرار الماحي، دورة تدريبية عن خدمات التمويل الأصغر، معهد علوم الزكاة، السودان، 2013م، ص15.

من الجدول أعلاه نلاحظ:

نرى بأن التمويل الأصغر لم يكن معروفا قبل السبعينيات فكان يعتمد على برامج يدعمها مانحون فقط، ولكن مع مرور الوقت أصبح يعتمد على ما توفره البنوك التجارية.

في منتصف التسعينات ازدادت دائرته فأصبح يعتمد على ما توفره المجموعات الاستشارية، في بداية الألفية الجديدة اندفع التمويل الأصغر إلى وضع لوائح تنظيمية، أما في المرحلة الحالية فأصبح يقدم خدمات مالية.

2.2.2. تعريف التمويل الأصغر

- تعريف التمويل الأصغر في (مصر، السودان، فرنسا، الولايات الأمريكية....)، هو "تقديم نطاق واسع من الخدمات المالية في المجالات الائتمانية والادخار والإيداع والتأمين والتحويلات وبناء القدرات لذوي الدخول المنخفضة".[13]

- يعرف التمويل الأصغر أيضا على أنه "هو تقديم وتوفير الخدمات المالية للفقراء القادرين على تنظيم المشروعات (مشروعات العمل الحر)، كالإقراض والإبداع والادخار التي تتكيف مع احتياجاتهم"[21].

نستنتج مما سبق "أن التمويل الأصغر موجه للفقراء ولأصحاب المشاريع الخاصة الذين لا يقدرون على الاستفادة من الخدمات المصرفية الممنوحة من طرف البنوك التجارية".

نستخلص من هذه التعاريف أن برامج التمويل الأصغر تركز على عنصرين أساسيين هما:

-ضرورة تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وليس خدمات الإقراض فقط.

-تقديم تلك الخدمات المالية المتنوعة إلى شريحة الفقراء على خلق المشروعات المُدّرة للدّخل.

3.2.2. **مزايا التمويل الأصغر**: هناك مجموعة من الخصائص المميزة لبرامج التمويل الأصغر تتلخص فيما يلي: [2]

- القروض تكون قصيرة الأجل، وبشكل عام تكون لتمويل رأس المال العامل على دفعات.

- طلب القرض وإجراءات صرفه تكون بسيطة وسهلة الفهم ويتم تصميمها بما يتلاءم مع المقرضين منخفضي الدخل؛

- استخدام بدائل مستحدثة كالضمانات الجماعية وأسلوب الادخار الإلزامي بدلا من استخدام الضمانات العينية؛

- إمكانية حصول المقترض على قروض جديدة يتوقف على مدى وفائه بالتزاماته.

- استخدام أدوات الادخار الطوعي كأسلوب يزيد من قدرة المقترض على تلبية احتياجاته الخاصة؛

- خدمات مالية ملائمة من حيث السرعة والتوقيت والقيمة.

4.2.2. **أهمية التمويل الأصغر**: تنبع أهمية التمويل الأصغر من أهمية الأدوار التي يلعبها في مجال تفعيل النشاط الاقتصادي، إذ يتلخص أهميته في: [4]

- يعمل على مساعدة المجتمعات المحلية على زيادة دخولهم وتنمية مشاريعهم؛

- إن الدخل الذي يدره أحد المشاريع لا يساعد فقط على تطوير هذا المشروع بذاته، بل ويساعد أيضا على تنويع مصادر دخل الأسر بأكملها.

- زيادة مشاركة القطاع الصغير في الاقتصاد القومي.

تولد مؤسسات التمويل الأصغر لدى الفرد العامل الثقة بالنفس والقدرة على التفاعل مع المجتمع ويحقق له الاستقلال المالي.

3. واقع التمويل الأصغر في الجزائر

يعتبر القرض المصغر الأداة الأساسية لإنشاء المؤسسات المصغرة، حيث يسمح لفئة معينة من المجتمع لتحسين ظروف معيشتهم.

3. 1. **تعريف التمويل الأصغر في الجزائر**

طبقا للمرسوم الرئاسي الصادر عن وزارة التشغيل والتضامن الوطني رقم 11-133 المؤرخ في 22 مارس 2011، المتعلق بجهاز القرض المصغر في المادة الثانية والثالثة. [6]

"القرض المصغر قرض يمنح لفئات المواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف، يوجه إلى إحداث الأنشطة في المنزل، باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة في الشروع في النشاط ويغطي أيضا النفقات الضرورية لانطلاق النشاط".

بهدف مراجعة وتدارك النقائص التي تعرض إليها البرنامج الأول لصيغة القرض المصغر تم استحداث صيغة جديدة بناءً على المرسوم الرئاسي 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2014م، الذي يتعلق بجهاز القض المصغر وقد جاء تعريف القرض المصغر في المادة الثانية من المرسوم على أنه "قرض يمنح لفئات المواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنتظم، حيث يهدف إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المستهدفين عبر إحداث الأنشطة المنتجة لسلع والخدمات".[5]

هذا التعريف كان بعد المشاكل والعقبات التي واجهت المفهوم الأول سنة 1999م خلال صدور المنشور رقم 10 المؤرخ في 22-07-1999م، حيث عرف بموجبه التمويل الأصغر (القرض المصغر) على أنه "سلفة صغيرة الحجم، وهو مخصص لاقتناء عتاد بسيط يتم تسديده على مرحلة قصيرة، ويمنح حسب كيفيات تتوافق مع الاحتياجات أو العوائق التي ترتبط بالنشاطات والأشخاص المعنيين".

ولقد تم الاستعانة بخمس هيئات لتطبيق برنامج القرض المصغر وهم:

- وكالة التنمية الاجتماعية؛

- مندوبية تشغيل الشباب؛

- الوكالة الوطنية للشغل؛

- البنوك وقد اقتصر التعامل مع بنكان فقط وهما: بنك عمومي ممثل في البنك الوطني الجزائري، بنك خاص ممثل في بنك الخليفة؛

- الصندوق الوطني لمكافحة البطالة.

3. 2. **أهمية التمويل الأصغر في الجزائر**: نوضح أهمية التمويل الأصغر فيما يلي: [18]

تخفيف ظاهرة الفقر والبطالة، رفع مستوى المعيشة، زيادة وترشيد المدخرات المحلية، استخدام التكنولوجيا المحلية، توفير الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة، توفير تشكيلة السلع الأساسية بأسعار منافسة، توفير الخدمات وخدمات الإنتاج، استخدام العمالة الماهرة وغير الماهرة، استخدام الخدمات المحلية، تحويل الأنشطة غير الرسمية وغير المنظمة إلى أنشطة رسمية ومنظمة، المساهمة في تحقيق التنمية المكانية بقدرتها على التوطن في المجتمعات الجديدة وبصفة عامة يهدف جهاز القرض المصغر إلى:

- الهدف السياسي: البحث عن الاستقرار والشراكة الاجتماعية عن طريق تشجيع سكان الأرياف للعودة إلى أراضيهم؛

- الهدف الاقتصادي: يتم ذلك بإنشاء نشاطات مختلفة وتحسين الوضعية المعيشية عن طريق رفع الدخل الفردي من أجل زيادة ثروات البلاد؛

- الهدف الاجتماعي: تحسين الدخول وظروف الحياة للفئات الضعيفة وخاصة لذوي الدخل المحدود.

3. 3. **التحديثات التي يواجهها التمويل الأصغر في الجزائر**:

مع بداية إعداد برامج التمويل الأصغر في الجزائر كان التحدي الرئيسي لها هو إيجاد أساليب جديدة لتقديم وتحصيل القروض من الفقراء أصحاب المشروعات المصغرة، ولكن في الفترة الحالية أصبحت هناك العديد من التحديات التي تقف عائقا أمام برامج التمويل الأصغر، والتي يمكن ذكرها في العناصر التالية: [16]

- تحقيق الربحية والاستدامة؛

- تحصيل معدلات أعلى من الانتشار أو معدل أعلى من الوصول إلى الفئات الأقل حظا؛

- وصول مؤسسات التمويل الأصغر إلى مصادر التمويل المستدام؛

- ضمان الرقابة والإشراف الفعال على نشاط مؤسسات التمويل الأصغر؛

- استخدام التكنولوجيا البنكية في مجالات تقديم خدمات التمويل الأصغر؛

- عدم خروج مؤسسات التمويل الأصغر عن مهمتها الاجتماعية؛

- حوكمة مؤسسات التمويل الأصغر.

3. 4. **البرامج المقدمة لخدمات التمويل الأصغر للاستثمار في المؤسسات المصغرة بالجزائر**:

تحظى قضية المؤسسات المصغرة في الآونة الأخيرة بأهمية كبيرة لدى سلطات الحكومة الجزائرية، خاصة مع تزايد أهمية ودور هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية ولقد ترجم هذا الاهتمام في مجموعة من الهيئات والوكالات التي أخذت على عاتقها متابعة وتدعيم هذا النوع من المؤسسات داخل

50

الاقتصاد الوطني[15].

جدول 3: الهيئات المقدمة لخدمات التمويل الأصغر للاستثمار في المؤسسات المصغرة بالجزائر

الأدوار / الهيئات	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC	الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDME	وكالة ترقية ودعم الاستثمار APSI
التعريف	أنشئ بموجب المرسوم التشريعي رقم 94/09 المؤرخ في 26 ماي 1994م والمرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في 06 جويلية 1999م للحفاظ على الشغل وحماية الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية بسبب التسريح الجماعي للعمال وهذا إثر الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر. تم تعديله بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01/04 المؤرخ في 03 جانفي 2004م، المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في 06 جويلية 1994م.	أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 165/05 المؤرخ في 03 ماي 2005م، هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وتقع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة والذي يرأس مجلس التوجيه والمراقبة كما هو منصوص في المرسوم 165/05.	أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93/12 المؤرخ في أكتوبر 1993م، وهي هيئة حكومية تقوم بمساعدة المستثمرين بتوفير كل المعطيات والمعلومات والتوجهات ذات الطابع الاقتصادي التقني التشريعي والقانوني الخاصة بنشاطاتهم.
الأهداف	-مساعدة وحماية الأجراء المسرحين من عملهم	-تطوير المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة تحت وصاية وزارة التنمية الصناعية. -ترقية الاستثمار لتنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات بميزانية قدرها 386 مليار دينار جزائري لصالح 200.000 مؤسسة جزائرية.	-ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار. -تسمح بإعطاء دفع قوي للاستثمار. -متابعة المشاريع ذات الأولوية.
المهام	-تعويض العمال المسرحين من عملهم. -المساهمة في تمويل المؤسسات المصغرة من طرف بطالين من ذوي المشاريع ما بين 35-50 سنة. -تقديم قروض بدون فائدة وامتيازات جبائية.	-إنجاز التوجهات العامة للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة. -تعزيز الخبرات والاستثمار لصالح المؤسسات. -تنفيذ إستراتيجية القطاع في ترقية وتطوير المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة. -تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات المصغرة والمتوسطة ومتابعة حسن سيرها.	-متابعة الاستثمارات وترقيتها. -مراقبة ومتابعة الاستثمارات لتتم في إطار الشروط والمواصفات المحددة. -تقديم التسهيلات الجمركية الخاصة بوسائل الإنتاج والمواد الأولية. -التكفل بكل أو بعض النفقات المتعلقة بإنجاز الاستثمارات.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: المراجع التالية:
www.apsi.dz , www.andpme.dz, www.cac.dz
تاريخ الإطلاع: 2017/12/26.

5. مساهمة التمويل الأصغر في إنشاء المؤسسات المصغرة

استنادا إلى المؤشرات المتعلقة بتحديد عدد الأسر الفقيرة التي تعاني من عدم تلبية احتياجاتها المالية، وبناءً على وضعية المشروعات المصغرة الناشطة في القطاع الرسمي والغير رسمي، والتي يرتفع عددها من فترة إلى أخرى بحيث تعاني من عدم القدرة على الوصول إلى مصادر تمويلية مناسبة لتساهم في إنشاء المؤسسات المصغرة، حيث هناك طلب كبير على خدمات التمويل الأصغر في الجزائر، وسنوضح ذلك فيما يلي:

جدول 04: توزيع المؤسسات حسب العمالة لسنة 2016م

التصنيف	عدد العمال	عدد المؤسسات	النسبة المئوية
مؤسسة مصغرة	0-09 عامل	98353	79
مؤسسة صغيرة	10-49 عامل	27380	2.7
مؤسسة متوسطة	50-249	3042	0.3
المجموع	1014075		100

المصدر: من إعداد الباحثين، من نشرية المعلومات الاقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمناجم، العدد 29، 2016م، ص10.

من خلال الجدول نلاحظ: بلغ عدد المؤسسات المصغرة 98353 من إجمالي المؤسسات بنسبة 97% على غرار المؤسسات الصغيرة التي كان عددها 27380 بنسبة 2.7% والمتوسطة كانت نسبتها 0.3%، دلالة على سيطرة المؤسسات المصغرة على جل المؤسسات الأخرى رغم حداثتها.

جدول 5: المشاريع الممنوحة في السداسي الأول 2016م

التصنيف	المشاريع المصرحة		القيمة (مليون دج)		عدد مناصب العمل	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
مؤسسة مصغرة	1946	53.27	69555	7.48	6849	8.46
مؤسسة صغيرة	1286	35.20	250278	26.9	27643	34.13
مؤسسة متوسطة	394	10.79	345598	37.14	34362	42.42
المجموع	3653	100	930427	100	81004	100

المصدر: من إعداد الباحثين، من نشرية المعلومات الاقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمناجم، العدد 29، 2016م، ص20.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ: أنه خلال السداسي الأول من 2016م بلغ عدد المشاريع المصرح بها 1946 بنسبة 53.27% من العدد الإجمالي 3653 مشروع بمبلغ استثماري إجمالي 930427 مليون دج أي والتي تسمح بتوظيف 1946 عامل عكس المؤسسات الصغيرة التي كان عددها 1286 بنسبة 35.20% بمبلغ 250278 مليون دج بنسبة 26.9% أكبر من نسبة المؤسسات المصغرة 7.48% وتوظيف 27643 عامل بينما بلغ عدد المؤسسات المتوسطة 394 بنسبة 10.79% وهي نسبة ضئيلة.

جدول 06: القروض الممنوحة حسب نوع التمويل 2016م

نوع التمويل	العدد	النسبة%	عدد مناصب العمل
التمويل الثنائي (شراء مواد أولية)	695999	90.43	1043998.5
التمويل الثلاثي (بنك-وكالة-مقاول)	73649	9.57	110473.5
المجموع	769648	100	1154472

المصدر: من إعداد الباحثين، من نشرية المعلومات الاقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمناجم، العدد 29، 2016م، ص31

من خلال الجدول نلاحظ أن: عدد المؤسسات الممولة 695999 مؤسسة بنسبة 90.43% من إجمالي المؤسسات 769648 بتمويل ثنائي بإحداث 1043998.5 منصب عمل من العدد الكلي 1154472 بينما بلغ عدد المؤسسات الممولة بالتمويل الثلاثي أقل مقارنة بالتمويل الثنائي 73649 مؤسسة بنسبة 9.57% وخلق مناصب عمل بلغت 110473.5.

4. هيئات الدعم للاستثمار والمؤسسات المصغرة في الجزائر -ولاية المسيلة-

أمام توسع حجم المؤسسات المصغرة بالاقتصاد الجزائري، كان على الحكومة الجزائرية العمل على توفير مصادر التمويل لهذه المؤسسات يضمن لها البقاء والتوسع. وذلك من خلال برامج تشغيل الشباب.

4. 1. مفهوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

في إطار تشجيع الاستثمارات المحلية قامت الحكومة بإنشاء جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الذي يسعى إلى ترقية الاستثمار والتشغيل في مختلف القطاعات.

1.1.4. **التعريف بميدان الدراسة -الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب** (ANSEJ) **لولاية المسيلة**: أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، استنادا إلى نص المرسوم الرئاسي رقم: 234/96 المؤرخ في 02 جويلية 1996م المتعلق بدعم تشغيل الشباب، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم: 96/296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996م المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي تعرف على: "أنها مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة".[12]

ويقوم جهاز دعم تشغيل الشباب ANSEJ على ثلاثة مبادئ أساسية تتمثل في: [8]

1- إدماج مشاريع الشباب المستثمر في آليات السوق

2- ضمان التمويل الأنسب حسب المنطق الاقتصادي والمالي فيما يخص تقييم الأخطار واتخاذ الآراء لتمويل المشاريع؛

3- إعادة تركيز تدخل السلطات العمومية في مهام المساعدة والاستشارة.

2.1.4. **أهداف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب** (ANSEJ) **بولاية المسيلة**: يهدف إنشاء فرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى تكثيف نسيج المؤسسات المصغرة بالولاية، وذلك من أجل:[3]

-إنشاء مناصب شغل للشباب البطال أو المسرحين نتيجة عمليات الخوصصة وإعادة الهيكلة؛

-إعادة الاعتبار لبعض الأنشطة المهمشة كالحرف والصناعات التقليدية؛

-إدماج الشرائح التي تنشط في القطاع غير الرسمي والماكثين في المنازل ذوي مؤهلات بالسماح لهم بإقامة نشاط خاص؛

-تحرير المبادرة الخاصة وزرع ثقافة تبني العمل المستقل وتحمل المسؤولية؛

-العمل على إعادة الاعتبار للمنتوج الوطني وطرحه للمنافسة محليا وحتى دوليا؛

-ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، ومنح الإعانات المالية والامتيازات الجبائية خلال كل مراحل المرافقة.

3.1.4 **مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب** (ANSEJ) **بولاية المسيلة**: وضعت الوكالة تحت وصاية الوزارة المكلفة بالعمل والتشغيل وتطلع بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية بالمهام الرئيسية الآتية:

تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛

-تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما الإعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالعمل والتشغيل تحت تصرفهما؛

-تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛

-تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات؛

-تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها.

4.1.4 **صيغ التمويل المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب** (ANSEJ) **بولاية المسيلة**: حتى يتمكن الشباب المستثمر من مشاريعهم الاستثمارية، لابد لهم من معرفة أنواع الاستثمارات التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حيث تخدم مصالحهم بتجسيد مشاريعهم بما يتوافق

مع متطلباتهم واحتياجاتهم.

أ. أنواع الاستثمارات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) بولاية المسيلة:

توفر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ نوعان من الاستثمار وهما كالآتي: [3]

• استثمار الإنشاء: يتعلق بإحداث مؤسسات مصغرة جديدة من طرف شاب أو أكثر في جميع النشاطات باستثناء النشاط التجاري حسب ما يلي:

- أن يكون الشاب بطالا غير منخرط لدى مصالح CNAS CASNOS.؛

- أن يتراوح سن الشاب بين 19-35 سنة يمكن أن يصل إلى 40 سنة بالنسبة إلى المسير إذا تعهد بخلق ثلاث مناصب شغل دائمة؛

- أن يكون لديه المؤهلات المهنية والعلمية ذات العلاقة بالنشاط المرتقب؛

- أن يقدم مساهمة شخصية في تمويل المشروع، أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب للعمل.

شكل 1: توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس خلال الفترة (2005-2016م)

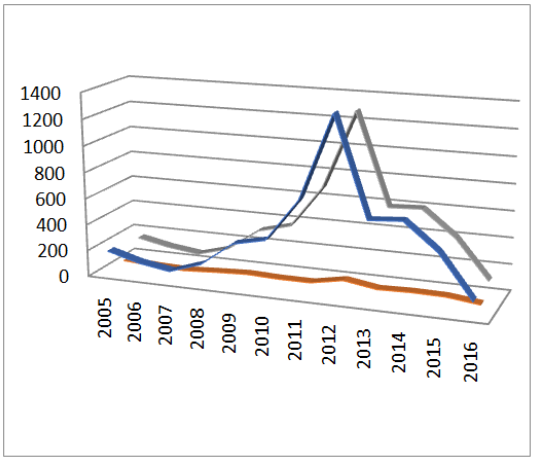

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية دعم تشغيل الشباب فرع المسيلة 2016م

من خلال الشكل أعلاه أن أغلب المؤسسات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تستحوذ عليها فئة الذكور على غرار فئة الإناث، وهو ما يفسر ضعف المقاولة لدى الإناث بولاية المسيلة ويرجع ذلك للمنطقة الجغرافية والعادات والتقاليد بالإضافة لرغبة الإناث في الحصول على وظائف ثابتة.

• استثمار التوسيع: يتعلق استثمار التوسيع بالمؤسسات المصغرة المنجزة في إطار الوكالة والتي تطمح إلى توسيع قدراتها الإنتاجية في نفس النشاط أو نشاط مرتبط بالنشاط الأصلي، ومن الشروط المؤهلة لمثل هذا الشكل من الاستثمار نجد:

-تسديد 70% من القرض البنكي، أو تسديد كلي في حالة تغيير البنك أو طريقة التمويل من الثلاثي إلى الثنائي؛

-تسديد مستحقات القرض بدون فائدة بانتظام؛

-تسديد نسبة 70% من القروض بدون فائدة في حالة التمويل الثنائي؛

-تقديم الحصيلة لمعرفة التطور الإيجابي للمؤسسة المصغرة (03 سنوات الأولى)؛

-تصريح بالوجود لإثبات 03 سنوات استغلال في المناطق العادية أو 06 سنوات في المناطق الخاصة.

جدول 7: توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2005-2016م)

القطاعات	الصناعة		بناء وأشغال		الفلاحة		الخدمات		الحرف	
السنوات	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
2005	28	5.53	12	4.86	21	3.37	90	2.65	37	8.3
2006	17	3.36	03	1.22	06	0.7	52	1.53	43	9.64
2007	13	2.57	04	1.62	05	0.8	42	1.25	19	4.27
2008	25	3.55	10	4.05	13	2.08	78	2.3	39	8.74
2009	33	6.51	19	7.7	17	2.72	216	6.6	62	13.90
2010	34	6.7	17	6.9	17	2.72	299	8.83	34	7.63
2011	34	6.7	37	14.98	30	4.82	588	17.37	30	6.73
2012	76	14.99	50	20.25	49	7.87	1147	33.89	38	8.52
2013	95	18.73	30	12.15	74	11.87	382	11.28	42	9.41
2014	69	13.60	34	13.76	174	27.93	307	9.06	58	11.65
2015	72	14.20	22	8.9	160	25.7	149	4.4	40	8.96
2016	10	1.98	12	4.8	57	9.14	38	1.12	00	00
المجموع	506		623		623		3388		442	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع المسيلة 2016م

يلاحظ من الجدول أعلاه أن توزيع المشاريع الممولة حسب القطاعات خلال الفترة 2005-2016م، أن القطاع المسيطر هو قطاع الخدمات بنسبة 65% بلغت ذروته سنة 2012م، ثم يليها الفلاحة بنسبة 12% والصناعة والحرف وفي الأخير قطاع البناء والأشغال العمومية.

ويفسر استحواذ قطاع الخدمات على باقي القطاعات بتوجيه أصحاب المشاريع الممولة لهذا القطاع نظرا لاحتوائه على مختلف الأنشطة التي تحتاج إلى جهد ومخاطرة أكثر وتوجهه إلى أنشطة ذات عائد سريع كالنقل ووكالات كراء السيارات والدليل على ذلك تراجع قطاع الخدمات سنة 2013م بعد تجميد الوكالة للأنشطة المرتبطة بالنقل ووكالات السيارات على حد أن تجاوزه القطاع الفلاحي سنة 2015م كما هو مبين أعلاه.

ب. صيغ التمويل المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية المسيلة (ANSEJ)

طبقت ثلاث صيغ من التمويل على المؤسسات المصغرة بولاية المسيلة، وتتمثل في:

ـ التمويل الذاتي: يقوم المستثمر في هذه الحالة بتمويل مشروعه بالكامل متحملا كافة المصاريف الضرورية، عندئذ يلجأ صاحب المشروع إلى الوكالة المذكرة آنفا للحصول على المزايا الضريبية والشبه ضريبية تشجيعا للاستثمار والتشغيل[11] .

ـ التمويل الثنائي: في هذه الصيغة من التمويل يساهم صاحب المشروع بجزء من تكلفة الاستثمار وتتحمل الوكالة الجزء الآخر في شكل قرض طويل الأجل بدون فائدة.

ـ التمويل الثلاثي: هو عبارة عن تركيبة مالية تحدد نسبة مساهمة كل طرف في الهيكل التمويلي للمشروع وفق مستويين حددهما القانون من خلال المرسوم التنفيذي رقم 11-103 لاسيما المادة الثالثة تنص على "يتوقف الحد الأدنى للأموال الخاصة على مبلغ الاستثمار المراد احداثه أو توسعه"[10].

جدول 8: مستويات الاعانة المالية الممنوحة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

التمويل الثنائي (الشباب، الوكالة)	
مساهمة الشباب	مساهمة الوكالة
مستوى الاستثمار يقل أو يساوي خمس (05) ملاين دج	
%71	%29
مستوى الاستثمار يزيد عن خمس (05) ملايين دج ويقل عن (10) ملايين دج	
%72	%28
التمويل الثلاثي (الشباب، الوكالة، البنك)		
مساهمة الشباب	مساهمة الوكالة	مساهمة البنك
مستوى الاستثمار يقل أو يساوي خمس (05) ملايين دج		
%01	%29	%70
مستوى الاستثمار يزيد عن (05) ملايين دج ويقل عن عشرة (10) ملايين دج		
%02	%28	%70

المصدر: من اعداد الباحثين اعتماد على المرسوم التنفيذي رقم 11/103 المؤرخ في 06 مارس 2011، المادتين رقم 03 و 04، الجريدة الرسمية، العدد 14 الصادرة بتاريخ 06/03/2011، ص

من خلال ملاحظتنا للجدول أعلاه نلاحظ:

- يتبين لنا أن أصحاب المشاريع الاستثمارية في صيغة التمويل الثنائي يتحملون التكلفة الناتجة أو العبء الصادر عن انسحاب البنوك بمفردهم، وهذا شكل عائقا لهم، مما يؤدي بهم إلى عدم قبول صيغة التمويل الثنائي، وهذا راجع إلى عدم قدرة الشباب أصحاب المشاريع الاستثمارية على التمويل الذاتي لمشاريعهم بالإضافة إلى تأثير الرافعة المالية على الأرباح المتوقعة للمشروع حيث يفضل المستثمرون تمويل مشاريعهم باستخدام القرض، متوقعين أن يتحصلوا على عائد أكبر من تكلفة القرض، أما بالنسبة لصيغة التمويل الثلاثي نلاحظ أن هناك تخفيض في مستوى المساهمة الشخصية، بحيث هذا التخفيض تم تغطيته من خلال رفع مستوى مساهمة الوكالة الوطنية بالقرض الذي تمنحه لأصحاب المشاريع.

4. 2. مفهوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) بولاية المسيلة

تمثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) إحدى أدوات الحكومة لتمويل المؤسسات المصغرة، وذلك من خلال الامتيازات التي تمنحها للمستفيدين بالتنسيق مع البنوك والمقاولين وكل الفاعلين على المستويين المحلي والوطني.

1.2.4. تعريف بميدان الدراسة -الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): **اعتمدت الجزائر القرض المصغر كأداة لمحاربة الفقر منذ عام 1999م، إلا أنه لم يعرف النجاح الذي كانت تتوقعه السلطات العمومية، لهذا استوجب إنشاء هيئة أخرى لمنح القروض المصغرة: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من أجل استكمال الإطار العام للهيئات الموجهة للإدماج الاقتصادي للأشخاص الذين لم يستفيدوا من التمويلات البنكية.**

عقب التوصيات المقدمة خلال الملتقى الدولي المنعقد في ديسمبر 2002م حول موضوع: "تجربة القرض المصغر في الجزائر والذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004م المعدل.

حيث تندرج ضمن الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والتهميش، وقد جاءت لمعالجة شتى النقائص التي تم تشخيصها وتلبية المتطلبات التالية: [1]

-منح قروض بطريقة لا مركزية؛

-تكييف الإجراءات مع طرق تطبيق الشروط الموضوعية للفئات المحرومة؛

-سيولة آليات الموافقة والمنح الفعلي للقروض من أجل تفعيل الدعم ومساهمة الفئات المحرومة؛

-استدامة النظام عن طريق إنشاء قواعد عملية كافية.

2.2.4. أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية المسيلة: **للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مجموعة من الأهداف والمهام تتمثل في: [19]**

- محاربة البطالة والهشاشة: في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف خاصة لدى فئة النسوة.

- استقرار سكان الأرياف: في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاطات اقتصادية، ثقافية، منتجة للسلع والخدمات المدرة للمداخيل.

- تنمية روح المقاولة: عوضا عن الاتكالية التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي وإيجاد ضالتهم.

3.2.4. مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: حددت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر المهام التالية: [19]

-تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما؛

-دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم؛

-إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز، بمختلف المساعدات التي سيحظون بها؛

-ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة؛

-مساعدة المستفيدين، عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

4.2.4. صيغ التمويل الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

إن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لها دور هام لذوي المشاريع الاستثمارية، حيث تمنح المستفيدين مساعدات وامتيازات تتمثل في:[1]

أ. الخدمات المالية للوكالة: يمنح الجهاز صيغتين من التمويل، بما فيهم صيغة تساهم في تمويلها خمسة (05) بنوك عمومية شريكة وسنوضح ذلك في الجدول التالي:

جدول 09: صيغ التمويل الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

التمويل الثنائي شراء مواد أولية (وكالة –مقاول)		
قيمة المشروع من 100.000 إلى 250.000		
مساهمة شخصية	مساهمة الوكالة	
%00	%100	
التمويل الثلاثي (وكالة-بنك-مقاول)		
مساهمة شخصية	مساهمة الوكالة	مساهمة البنك
قيمة المشروع قد تصل مليار سنتيم		
%01	%29	%70

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

التمويل الثنائي عبارة عن قروض بدون فوائد حيث أن الوكالة تتحمل كافة التكاليف، تهدف إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات وأدوات ولا يملكون أموال لشراء المواد الأولية حيث تصل قيمتها 250.000 على مستوى ولايات الجنوب ومدة تسديد هذه السلفة لا تتعدى 36 شهرا.

التمويل الثلاثي هي قروض ممنوحة من طرف البنك والوكالة لإنشاء نشاط قد تصل إلى مليون دينار، وتصل مدة تسديد السلفة إلى مدة (08) سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاث (03) سنوات بالنسبة للقرض البنكي.

يعتبر صندوق الضمان المشترك ضمان بالنسبة للمقاول والبنك، أنشأته الحكومة للسماح للمؤسسات المالية باسترداد مستحقاتها في حالة عدم قدرة المقاول على احترام التزاماته في إطار جهاز القرض المصغر، إذ يجب على كل مقاول الانخراط في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، من أجل ضمان تمويل مشروعه.

-تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، وذلك خلال 03 سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي، ويكون هذا التخفيض كالتالي:

-السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 70%.

-السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 50%.

-السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 25%.

ب. حصيلة نشاطات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية المسيلة سنة 2015م

تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الأداة المحورية التي ترتكز عليها سياسة خلق مناصب الشغل المستدامة، ويعد الجهاز اليوم الأكثر جلبا للقدرات الإبداعية الشبابية لقد استمرت المجهودات المبذولة منذ بداية إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وبداية الاستثمارات والقروض الممنوحة من طرفها في توسيع وخلق قطاعات استثمارات جديدة في ولاية المسيلة وهي مبينة في الجدول الآتي:

جدول 10: توزيع نشاطات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية المسيلة 2015م

نوع التمويل/حسب قطاع النشاط	التمويل الثنائي وكالة–مقاول		التمويل الثلاثي الوكالة–مقاول–بنك		المجموع		المجموع حسب القطاع
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	
الزراعة	146	20	–	–	146	20	166
الصناعة	62	751	04	02	66	753	819
الصناعة التقليدية	06	02	–	–	06	02	08
البناء والأشغال العمومية	241	05	09	01	250	06	256
الخدمات	84	62	05	03	89	65	154
خدمات أخرى	06	08	–	–	06	08	14
المجموع	**545**	**848**	**18**	**06**	**563**	**854**	**1417**
المجموع الكلي	**1393**		**24**		**1417**		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض لولاية المسيلة 2015م

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الوكالة الوطنية تمكنت سنة 2015م من تمويل 1417 مشروعا مصغرا في مختلف المجالات لفائدة طالبي القرض المصغر، وتتوزع هذه المشاريع على مختلف القطاعات منها 08 مشروع في المجال الحرفي و166 في قطاع الزراعة و154 مشروع يخص الخدمات و256 في البناء والأشغال العمومية و819 في الصناعة، وللإشارة فقد جرى تمويل 1393 ملف طريق التمويل الثنائي و24 عن طريق التمويل الثلاثي.

وفي سياق آخر فإن نسبة 60% من هذه المشاريع كانت من نصيب العنصر النسوي، وهو ما يعد مكسبا مهما للمرأة بخصوص مساهمتها في حركة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فتم تحقيق أعلى نسبة تمويل في قطاع الصناعة بـ 58% بالنسبة للتمويل الثنائي.

5. خاتمة

نظرا للدور المتنامي للمؤسسات المصغرة في بنية الأعمال الحالية باعتبارها الركيزة الأساسية في اقتصاديات الكثير من الدول المتقدمة والنامية، حيث تم التطرق إلى دور التمويل الأصغر في إنشاء المشاريع المصغرة، باعتبارها مشاريع جديدة توحي بالتوجه أكثر نحو تشجيع المبادرات الفردية وخلق مواطن شغل تنمو بصورة مستمرة، تؤدي إلى خلق تراكم على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك التمسنا أرض الواقع بدراسة الهيئات المقدمة للتمويل الأصغر، حيث أن إنشاء المؤسسات المصغرة في إطار هذه الأجهزة ليست حلا نهائيا للأزمة الجزائرية، وإنما هي خطوة أولى نحو الحل. ليتم في الأخير عرض للنتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث، بالإضافة إلى آفاق البحث.

أ. النتائج المتوصل إليها

سنحاول من خلال هذا العنصر في البداية إلى نتائج هذه الدراسة:

- من الصعب بلوغ تعريف موحد ودقيق وشامل للمؤسسات المصغرة، وكذلك التباين والاختلاف في درجة النمو الاقتصادي من دولة لأخرى.

- أن التمويل الأصغر في الجزائر يعد من أهم الصيغ الحديثة التي تساعد على إنشاء المؤسسات المصغرة التي تقلل من هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الوطني.

- سيطرة قطاع الخدمات على مجمل المشاريع المصغرة والذي وصل إلى 66%خلال فترة الدراسة.

- تجميد بعض الأنشطة الخدماتية وعلى رأسها النقل ساهم بشكل كبير في الحد من هيمنة قطاع الخدمات، أين تجاوزه قطاع الفلاحة بالنسبة للوكالتين في سنة 2015م.

ب. الاقتراحات

انطلاقا من النتائج السابقة الذكر يمكن أن نقدم جملة من الاقتراحات التي نراها ضرورية تمثل في الاقتراحات التالية:

- العمل على استحداث آليات تمويل جديدة تتماشى مع احتياجات المؤسسات المصغرة مع الأخذ بالحسبان عدم كفاية الضمانات التي تقدمها هذه المؤسسات.

- العمل على دعم عملية تأهيل المؤسسات المصغرة، ووضع آليات تعمل على ربط العلاقة بين المؤسسات المصغرة ومراكز البحث.

وعلى الرغم من النتائج التي حققتها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كآليتين للتمويل الأصغر، إلا أن هناك العديد من الأمثلة تدور حول مدى نجاعة وديمومة تلك المشاريع في ولاية المسيلة، وعليه نقترح التوصيات التالية:

- نشر الثقافة المقاولاتية في أوساط الشباب خاصة فئة الإناث منهم.

- التقليل من الإجراءات الإدارية والبيروقراطية على أصحاب المشاريع.

- تفعيل مراقبة المشاريع بشكل مستمر لضمان ديمومتها.

تضارب المصالح

❖ يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

المراجع

[1]. ANGEM. (s.d.). Consulté le 05 08, 2017, sur www.angem.dz

[2] Ajaz Ahmed, K. (2008). Islamic Microfinance, Theory, Policy and Practice. Birmingham, United Kingdom. Récupéré sur http://library.iracademy.org.uk/wp-content/themes/irlibrary/dl.php?id=714

[3] ANSEJ (s.d.). Consulté le 4 17, 2017, sur www.ansej.org.dz.

[4] البوابة العربية للتمويل الأصغر . (s.d.). Consulté le 12 25, 2017, sur www.microfinance gatewav.org

[5] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2004). (المادة الثانية من المرسوم الرئاسي 04-13)، 3.

[6] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2011). (المادة الثانية والثالثة من المرسوم الرئاسي 133-11)، 7.

[7] الفاعوري، ح. ع. (2005). مشكلات ومعوقات تأسيس وتشغيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودور الحكومة في معالجتها. دور المصارف والمؤسسات الاقتصادية في ترويج المشروعات الصغيرة والمتوسطة (p. 16). عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

[8] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. (2002). مشروع تقرير حول تقويم أجهزة التشغيل. الجزائر.

[9] المحروق، م. ح.، & مقابلة، إ. (2006). المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، -الأردن. عمان، الأردن: مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

[10] المرسوم التنفيذي رقم 103/11. (المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 290/03 المؤرخ في 06-09-2003). المؤرخ في 06-03-2011، شروط الإعانات

المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، المادة 03.

[11] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية المسيلة. (s.d.). منشورات.

[12] باباس, ص. (s.d.). الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر المتوقع. Consulté le 12 15, 2017, sur www.ONSEJ.org.dz.

[13] حسن عبد الرحمان, ع. (2010). ورشة التمويل الأصغر، تقييم وتقوية التجارب المماثلة. دعم الأسر المنتجة لتخفيض حدة الفقر (p. 4). السودان: الخرطوم.

[14] حمد الهادي مباركي. (2002). (2002، أفريل)، المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية (الصفحات 4-2). الجزائر: جامعة الأغواط.

[15] زيدان, م. (2009). الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا(العدد السابع), 126.

[16] عمران, ع. ا., & غزي, م. (2001). برامج التمويل الأصغر ودورها في القضاء على البطالة،. إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة (p. 5). جامعة المسيلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

[17] محمد, ه., & لبيب, ع. (2008). إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي (Vol. 2). القاهرة, مصر: الإدارية, دار النشر المنظمة العربية للتنمية.

[18] مفيد عبد اللاوي، و ناجي صالحي. (2013). إستراتيجية التمويل متناهي الصغر الإسلامي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة. المالية الإسلامية (صفحة 2). تونس: جامعة صفاقس.

[19] منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. 1 .(s.d.).

[20] هرقون, ت. (2012). سياسات دعم المؤسسات المصغرة وآثارها على التشغيل. رسالة ماجستير. وهران, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية, الجزائر: جامعة وهران.

[21] يرانسما, ج., & هارت, ل. (1998). تحسين عمل التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. مكتب شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. البنك الدولي.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

المؤلف يونس قرواط، علي طهراوي دومة، حنان زلاقي (2020)، دور التمويل بالغ الصغر في تمويل التنمية المستدامة – تمويل المؤسسات المصغرة في ولاية المسيلة، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص ص:46-57.